حقوق الإنسان

مجلة حقوقية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (الرابع بعد المئتان) - شهر يناير 2025

الجمعية ترحب بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية للقضاء على العمل الجبري في المملكة العربية السعودية

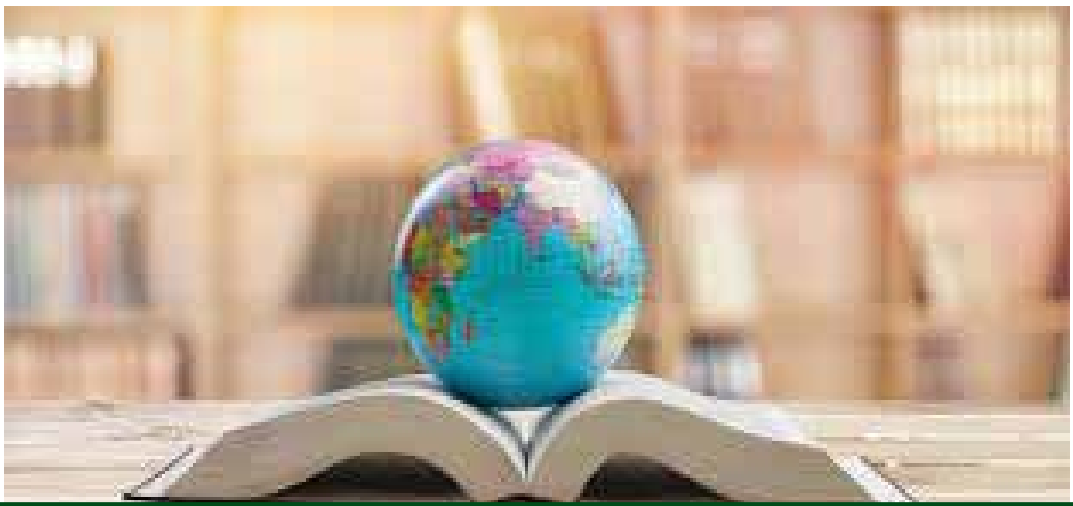

الجمعية تشارك في اليوم الدولي للتعليم عبر وسائل التواصل الاجتماعي

وفد من فرع الجمعية في منطقة عسير يزور معرض المديرية العامة لسلاح الحدود (وطن بلا مخالف)

وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف يشارك في ورشة عمل (مهارات التواصل الحضاري)

بهدف بحث التعاون المشترك

وفد من فرع الجمعية في منطقة جازان يزور إدارة التعليم

الفهرس

أخبار الجمعية 09-03

الأيام العالمية 12-11

الأنظمة والإتفاقيات الدولية 13

مستشارك القانوني 14

كلمة العدد 15

الجمعية ترحب بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية للقضاء على العمل الجبري في المملكة العربية السعودية

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بصدور قرار مجلس الوزراء القاضيبالموافقة على السياسة الوطنية للقضاء على العمل الجبري في المملكة العربية السعودية، والتي تهدف الى توفير بيئة عمل آمنة وتعزز سياسات العمل بما يساهم في حماية حقوق العاملين فيه ويدعم سوق العمل والاستمرار فيه.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد بن عبد الرحمن الفاخري أن هذه السياسة تعزز الضمانات المكفولة للعاملين على أرض الواقع و تؤكد الاهتمام بحفظ حقوق العاملين في سوق العمل بما يوفر لهم بيئة عمل امنه وجاذبة تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لما اشتملت عليه من مرتكزات تشريعية وحقوقية واضحة وفق ما نصت عليه المواد (٨ - ٢٦ - ٢٨) من النظام الأساسي للحكم في المملكة وبما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات التي تعد المملكة طرفاً فيها، ومنها على وجه الخصوص اتفاقية العمل الإجباري رقم (٢٩) لعام ١٩٣٠م بشأن حظر استخدام العمل الجبري أو الالزامي بكل أشكاله، مما يوفر العديد من الضمانات لحق الإنسان في العمل ويدعم الحق في المساواة ويقضي على أي التمييز، حيث تعتبر هذه السياسية نقله حقوقية هامه في ظل التطورات التشريعية والحقوقية التي تشهدها المملكة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وأكد الفاخري على استعداد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتعاون مع الجهات ذات العلاقة في تحقيق مستهدفات هذه السياسة و دعم تنفيذها من خلال المشاركة في تطوير الأنظمة والسياسات التي تهدف للحد من العمل الجبري، وتعزز العدل والمساواة في بيئة العمل بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وكذلك المساهمة في المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالقضاء على الممارسات التي تنطوى على العمل الجبري ومواءمتها مع ما ورد في السياسة، إضافة إلى مراقبة الممارسات في قطاع العمل لضمان توافقها مع هذه السياسة.

الجمعية تشارك في اليوم الدولي للتعليم عبر وسائل التواصل الاجتماعي

في إطار جهودها لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، شاركت الجمعية في فعاليات اليوم الدولي للتعليم من خلال منشور توعوي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بهدف تسليط الضوء على أهمية التعليم كحق أساسي لكل فرد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وجهود المملكة العربية السعودية في تعزيزه وتحقيقه والتزامها بمكافحة الأمية وفقاً لنظامها الأساسي للحكم.

ويمثّل اليوم الدولي للتعليم الذي تحتفي به دول العالم ومن ضمنها المملكة في 24 يناير من كل عام، منصة تثقيفية توعوية، ترتقي بشأن التعليم كضرورة لبناء المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة؛ الذي أعلنته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" في 3 ديسمبر 2018م؛ بهدف تحسين الوصول إلى التعليم وتطوير جودته، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها العديد من الدول.

ويأتي اليوم الدولي للتعليم لعام 2025 تحت شعار "الذكاء الاصطناعي والتعليم: الحفاظ على التدخلات البشرية في عالم يسوده التشغيل الآلي" من أجل التفكير في قدرة التعليم على تمكين الأفراد والمجتمعات من التعامل مع التقدم التكنولوجي وفهمه والتأثير فيه.

ومع ازدياد تطور النظم التي تعتمد على التقنية والذكاء الاصطناعي أصبحت الحدود تتلاشى في كثير من الأحيان بين مقاصد البشر والأفعال التي تحركها الآلة، مما يثير أسئلة هامة بشأن كيفية الحفاظ على التدخلات البشرية وإعادة تعريفها والنهوض بها في عصر التسارع التكنولوجي.

وأكدت منظمة "يونسكو" في تقريرها لعام 2024 أهمية إبقاء التعليم أولوية عالمية، خاصة في ظل الصراعات المتصاعدة، وتغير المناخ، وتزايد الفجوات الاجتماعية.

وقد ركزت المنظمة على قضايا محورية مثل التعليم من أجل السلام، التحول الرقمي، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، مع الدعوة إلى زيادة التمويل لدعم التعليم الشامل.

ويُعد التعليم حقًا أصيلاً من حقوق الإنسان، كما تنص عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تُلزم الدول بتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، ووفقًا لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، يتعيّن على الدول أن تضمن إتاحة التعليم العالي للجميع.

وفد من فرع الجمعية في منطقة عسير يزور معرض المديرية العامة لسلاح الحدود (وطن بلا مخالف)

زار وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير، ضم كلاً من: الدكتور / محمد بن يحي آل مزهر (مشرف الفرع)، الأستاذ/ حمد بن محمد آل مفرح (مدير الفرع)، الأستاذ/ أحمد بن محمد الشهري (الباحث القانوني بالفرع)، معرض ((وطن بلا مخالف)) والذي نظمته المديرية العامة لسلاح الحدود التابعة لوزارة الداخلية، وكان في استقبالهم عدداً من المسؤولين.

وذلك بهدف تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم جهود التوعية بحقوق الإنسان وتنفيذ الأنظمة ذات الصلة.

واطلع الفريق خلال الزيارة على الجهود المبذولة في إطار حملة "وطن بلا مخالف"، التي تسعى إلى تعزيز الالتزام بالأنظمة والقوانين الخاصة بالإقامة والعمل وأمن الحدود، لما يترتب على وجودهم من آثار أمنية وصحية واجتماعية واقتصادية خطيرة، ويأتي المعرض في إطار الجهود الإعلامية والاتصالية لحملة وزارة الداخلية «وطن بلا مخالف» ممثلةً في قطاعاتها الأمنية وإمارات المناطق، للتعريف بنظام أمن الحدود وعقوبة من يسهل دخول مخالفيه للمملكة أو نقلهم داخلها أو يوفر لهم المأوى أو يقدم لهم أي مساعدة أو خدمة بأي شكل من الأشكال، والعقوبات المنصوصة نظاماً بحقهم.
كما تم الاطلاع على الأنشطة التوعوية التي يقدمها المعرض، والتي تهدف إلى نشر الوعي بأهمية الامتثال للقوانين واحترام حقوق الأفراد، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين.

وأشاد الوفد بحسن تنظيم المعرض وبالرسائل التوعوية التي يقدمها، مؤكدًا أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني في تعزيز ثقافة احترام الأنظمة وحقوق الإنسان.

من جانبها، أكدت المديرية العامة لسلاح الحدود على التزامها بالعمل المستمر لتوعية الأفراد بخطورة مخالفة أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، مشيرة إلى أهمية تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لنشر التوعية المجتمعية.

تأتي هذه الزيارة في إطار جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لدعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، وضمان تطبيق الأنظمة بطريقة تحفظ كرامة الأفراد وتحقق الأمن والاستقرار للجميع.

وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف يشارك في ورشة عمل (مهارات التواصل الحضاري)

شارك وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمطقة الجوف، في ورشة عمل بعنوان "مفهوم التواصل والحوار الحضاري"، التي أقامها مركز الملك عبدالعزيز الحضاري للحوار الوطني بالجوف، وتأتي هذه المشاركة في إطار تعزيز الوعي بأهمية الحوار الحضاري ودوره في تعزيز التفاهم والتسامح بين الثقافات المختلفة.

ضم الفريق كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي، الأستاذ/ علي مبخوت الدوش، الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر بريد الفهيقي، بإشراف ومتابعة من الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (نائب رئيس الجمعية، مشرف فرع الجمعية في منطقة الجوف)،

وركزت الورشة على عدد من المحاور، منها أهمية بناء جسور التواصل بين الشعوب، وآليات تعزيز التفاهم المشترك في ظل التحديات العالمية الراهنة. كما تناولت الورشة مفهوم الحوار الحضاري باعتباره أداة فعالة لنشر قيم السلام والاحترام المتبادل، مفهوم تواصل الحوار الحضاري، التأثر بالحضارات الأخرى ونقلها للاستفادة منها، تأثير الثقافة الإسلامية في اوربا في العصور الوسطى بواسطة علمائنا القداما حيال العلوم الطيبة والفلك والكتب الإسلامية مثل أبن سيناء في الطب والخورزمي في الهندسة والحسابات والتي استفاد منها الغرب، عملية تطبيق تبادل علاقات بين الحضارات سوى أدبية عالمية وفلسفة لغوية ونقلها للاستفادة منها والهدف من التواصل من اجل القيم العالمية المشتركة واحترام الطرف الأخر والاعتراف بالحضارات الأخرى نقل الصورة الحقيقية للمملكة ودورها الايجابي في جميع المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإغاثة.

وأكد وفد الجمعية خلال الورشة على دور المؤسسات الحقوقية والمجتمعية في دعم الحوار الحضاري، مشيرين إلى أهمية التعاون بين مختلف الجهات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قيم التعايش.
كما تحدثت الدكتورة / أريج منور السلمي من جامعة الجوف ، حول كيفية توصيل الصورة الحقيقية للمملكة للغرب والخارج وتبادل الثقافات بين ثقافات الشعوب الأخرى وذلك لتوصيل القيم العالمية المشتركة وأحترام ثقافات الطرف الأخر والاعتراف بالحضارات الأخرى.
والأستاذ/ أبراهيم العاصمي نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز الحضاري للحوار الوطني تحدث عن دور مركز الملك عبدالعزيز الحضاري للحوار الوطني عن دورة في نشر الثقافة الإسلامية بين الشعوب من أجل أيصال القيم العالمية المشتركة بين الشعوب وثقافتها .
كما تم الرد على مداخلات الحضور واستفساراتهم حيال كيفية التعامل مع الثقافات الأخرى ونقلها للوطن للاستفادة منها، وتم سؤاله عن كيفية إيجاد أكاديميه لكيفية التعامل مع المعتمرين والحجاج لعكس الإيجابيات للمملكة .
وقد خُتم اللقاء بالشكر لمركز الملك عبدالعزيز الحضاري للحوار الوطني بالجوف على إيجاد مثل هذه الحوارات واللقاءات
وقد شهدت الورشة حضورًا لافتًا من ممثلي المؤسسات المحلية والدولية، بالإضافة إلى نخبة من الأكاديميين والخبراء في مجالات الحوار والثقافة.
واختُتمت الورشة بتوصيات تدعو إلى تعزيز المبادرات التي تُشجّع على الحوار بين الحضارات ونشر ثقافة الاحترام المتبادل.

تُعد هذه المشاركة جزءًا من التزام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بدورها في تعزيز الحوار الحضاري، بما يتماشى مع رؤيتها لدعم قيم السلام والإنسانية على المستويين المحلي والدولي.

بهدف بحث التعاون المشترك

وفد من فرع الجمعية في منطقة جازان يزور إدارة التعليم

زار وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان، ضم كلاً من: الأستاذة/ شادية بنت يحيى الجمل (مديرة الفرع)، و سكرتيرة الفرع، مقر إدارة التعليم بالمنطقة، حيث التقى الوفد بعدداً من المسؤولين لمناقشة عدد من المواضيع التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان داخل القطاع التعليمي.

وخلال الزيارة، جرى التطرق إلى قضايا تتعلق بحقوق الطلاب والطالبات، وبيئة التعليم، وآليات دعم الفئات الأكثر احتياجًا، إضافة إلى الجهود المشتركة لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في المدارس.

وأكد مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان، على أهمية دور التعليم في غرس قيم حقوق الإنسان في نفوس الطلاب والطالبات، مشيدًا بجهود إدارة التعليم في تعزيز البيئة التعليمية المثالية التي تراعي حقوق جميع الأطراف، دور الجمعية تجاه القضايا التي تخص التعليم، بحث ظاهرة التنمر - محاولة الانتحار - التحرش وغيرها، تداول الآراء حول كيفية معالجة مخالفات السلوكيات المجتمعية، تكاتف الجهود بين الجمعية والتعليم لرصد حالات العنف الاسري وسرعة معالجتها.

من جانبه، رحب المسؤولين بزيارة الوفد، مشديين على حرص الإدارة على التعاون مع الجمعية بما يسهم في تحقيق أهداف مشتركة تخدم المجتمع التعليمي، مشيرين إلى أهمية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين العاملين في الميدان التربوي.

وفي ختام الزيارة، تم الاتفاق على تنظيم برامج توعوية وورش عمل تستهدف المعلمين والطلاب، والتنسيق المستمر بين الجانبين لتذليل العقبات التي قد تواجه تحقيق حقوق الإنسان في قطاع التعليم، وزيارة مدير الفرع للمدارس وتفعيل الأيام العالمية المرتبطة بالتعليم.

وفد من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة يزور مستشفى الملك عبدالعزيز

في إطار تعزيز حقوق الإنسان في القطاع الصحي، قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، استمرارًا لدورها في تعزيز الوعي بحقوق المرضى ومراقبة تطبيقها، و تسليط الضوء على حقوق المرضى النفسيين وتعزيز جودة الخدمات الصحية، إضافة إلى الاطلاع على مستوى الخدمات المقدمة للمرضى، ومناقشة التحديات التي تواجههم لضمان توفير بيئة علاجية تراعي حقوقهم واحتياجاتهم."

بزيارة ميدانية لقسم الأمراض النفسية بمستشفى الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، ضم الفريق كلاً من: عضو الجمعية العميد م/ توفيق جوهرجي، وعضو الجمعية الدكتور / محمد السهلي، والباحث القانوني/ محمد الوذيناني، حيث كان في استقبالهم مسؤولو المستشفى، الذين قدموا شرحًا مفصلًا عن آليات العمل والخدمات الطبية المتاحة للمرضى والمراجعين. كما قام الوفد بجولة ميدانية شملت أقسام الطوارئ، التنويم، والعناية المركزة، حيث استمعوا إلى ملاحظات المرضى وذويهم حول مستوى الرعاية الصحية والخدمات المقدمة.

وأكد أعضاء الوفد خلال الزيارة على أهمية تعزيز حقوق المرضى وتوفير بيئة علاجية متكاملة تضمن حصولهم على الرعاية اللازمة، مشيدين بجهود الطاقم الطبي والإداري في تقديم الخدمات رغم التحديات.

وفي ختام الزيارة، أعرب مسؤولو المستشفى عن تقديرهم لاهتمام الجمعية بمتابعة أوضاع المرضى والمساهمة في تعزيز جودة الخدمات الصحية، مؤكدين استمرار التعاون لتحسين بيئة الرعاية الصحية في المستشفى.

وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف يشارك في مهرجان الزيتون الدولي الثامن عشر

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية التوعوية من خلال برامجها المتنوعة، و تفعيلاً لمشاركتها في الأنشطة الخارجية للجهات، فقد شارك وفد من فرع الجمعية في منطقة الجوف ضم كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي، الأستاذ/ علي مبخوت الدوش، الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر بريد الفهيقي، بإشراف ومتابعة من الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (نائب رئيس الجمعية، مشرف فرع الجمعية في منطقة الجوف)، في فعاليات مهرجان الزيتون الدولي الثامن عشر بمنطقة الجوف تحت رعاية صاحب السمو الملكي أمير منطقة الجوف / فيصل بن نواف بن عبدالعزيز آل سعود، التي نظمته أمانة منطقة الجوف، وشارك فيه العديد من الجهات المحلية والدولية.

جاءت مشاركة الجمعية من خلال ركن توعوي تثقيفي تم خلاله توزيع العديد من النشرات والتقارير والكتيبات الحقوقية التي تهدف إلى توعية زوار المهرجان في المجال الحقوقي والذي كفلته الدولة لمواطنيها والمقيمين على أرضها وفقاً لمبادي الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والاتفاقيات والمواثيق الدولية والرد على استفسارات الزوار في ما يتعلق بالمجال الحقوقي ودور الجمعية باتخاذ الاجراءت التي تتخذها بوجه عام , وتم عرض فلم تعريفي (باللغة العربية , واللغة الانجليزية) عن دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان عن دورها في نشر الثقافة الحقوقية والتعريف بما تقدم الدولة حيال حقوق المواطن والمقيم طوال فترة المعرض , كما أن الفرع بالجوف يقوم بالمشاركة في كثيراً من المهرجانات واللقاءات والأسابيع والأيام العالمية ذات العلاقة بحقوق الإنسان بهدف نشر الثقافة الحقوقية بين الأفراد والجهات الأخرى ولإبراز دور الجمعية في ذلك, الإجابة على استفسارات الزوار، وتزويع العديد من اصدارات ومطبوعات الجمعية الحقوقية.

بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين
وزير العدل يدشن إدارة الجودة القضائية

عملت وزارة العدل على رفع جودة الأحكام القضائية، وتفعيل القضاء المؤسسي، من خلال مجموعة من الخطوات، التي كان من ضمنها تدشين معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني إدارة الجودة القضائية، بهدف تحسين جودة الخدمات والعمليات القضائية في جميع مراحل النظر القضائي، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين.

تتولى الإدارة مهام رصد وقياس مدى الالتزام بمعايير جودة الخدمات القضائية في مختلف مراحل القضية وعلى جميع المستويات، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لأفضل الممارسات في مجال الجودة القضائية، مع التركيز على جودة الأحكام القضائية. كما تعمل الإدارة على مراقبة مؤشرات الأداء، وإصدار التقارير، والإشراف على وضع وتنفيذ خطط تحسين بناءً على الملاحظات والفجوات في المؤشرات.

يأتي تدشين هذه الإدارة في إطار جهود الوزارة لتعزيز كفاءة العمل القضائي ورفع مستوى الأداء في المحاكم، بما يتوافق مع أهداف الوزارة وسعيها المستمر نحو تطوير القطاع العدلي والقضائي وتحقيق التميز المؤسسي.

بالإضافة إلى ذلك، أكد معالي الوزير على أهمية التحول الرقمي لمنظومة العدالة، معتبرًا إياه أحد الممكنات الرئيسة لتحقيق العدالة الناجزة وفق أعلى الضمانات والجودة الموضوعية.
إضافة إلى تفعيل أعمال المكاتب الفنية بدءاً من المكتب الفني في محكمة استئناف الرياض، الذي يعنى بإسناد الدوائر القضائية فنياً من خلال دراسة طلبات الاستئناف.
وجرى تفعيل جميع المكاتب الفنية في بقية محاكم الاستئناف بالمملكة بشكل تدريجي، وقد بدأت أعمالها في القضايا الجزائية.
ومن المتوقع أن يتم التوسع في الاختصاصات الأخرى بشكل تدريجي خلال المرحلة المقبلة، تزامناً مع دعم المكاتب الفنية بالمزيد من الكوادر المؤهلة من الباحثين المتخصصين في الشريعة والقانون.
وتتم جميع إجراءات المكاتب الفنية ضمن مسار إلكتروني بالكامل؛ وهو ما يختصر الوقت ويعزز ممكنات الدوائر القضائية والأقسام المساندة لها؛ ما ينعكس على رفع جودة الأحكام القضائية، وتوحيد الدراسات.

وتتمثل مهمة المكتب الفني في أن يتولى إعداد القضية لدائرة الاستئناف وتهيئتها – من خلال عمل إلكتروني منظم – يتم من خلاله استعراض مرفقات القضية واللوائح الاعتراضية كافة على الحكم، ودراسة طلبات الاستئناف بما لا يتجاوز خمسة أيام عمل كحد أقصى؛ ومن ثم إحالته بكامل المرفقات للدائرة القضائية في الاستئناف بشكل إلكتروني لتكون جاهزة للفصل فيها، وفي ذلك توفير كبير للجهد، وتفعيلاً للأعمال الإسنادية لقضاة الاستئناف؛ ما ينعكس على إنجاز وإنهاء عدد كبير من القضايا.
ووصلت الدراسات المكتملة منذ تدشين أعمال المكاتب الفنية حتى نهاية عام ٢٠٢٤م إلى أكثر من ٣٠ ألف دراسة مكتملة.

في اليوم الدولي للطاقة النظيفة
دعوة عالمية نحو مستقبل مستدام للجميع

يحتفل العالم في 26 يناير من كل عام باليوم الدولي للطاقة النظيفة، وهو التاريخ الذي يتزامن مع ذكرى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) في عام 2009، وذلك بناءً على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة (327/77)، ليصبح مناسبة عالمية للتوعية بأهمية الطاقة النظيفة وحشد الجهود للانتقال العادل والشامل إلى مصادرها.

يركز هذا اليوم على الدور الحيوي الذي تلعبه الطاقة النظيفة في مواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحديات بيئية متزايدة وغير مسبوقة، مما جعل الطاقة النظيفة أداة أساسية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الحياة للمجتمعات التي تفتقر إلى مصادر طاقة موثوقة.

شعار اليوم الدولي لعام 2025

اتخذ اليوم الدولي للطاقة النظيفة لعام 2025 شعارًا هامًا وهو "الطاقة النظيفة للجميع"، ويهدف هذا الشعار إلى ضمان وصول الطاقة النظيفة إلى جميع سكان الأرض، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات الفقيرة والضعيفة.

وكشف تقرير حديث أن حوالي 675 مليون شخص حول العالم ما زالوا يعيشون في ظلام دامس، مما يؤكد الحاجة الملحة لتعزيز الجهود وتوفير حلول مستدامة للطاقة، وخاصة في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا التي تعاني من نقص حاد في مصادر الطاقة.

أظهرت الدراسات العلمية أن مكافحة تغير المناخ تعتمد بشكل كبير على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذي يُعد قطاع الطاقة المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

ودعت التقارير العلمية إلى ضرورة إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري واستثمار الموارد في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية.

اليـوم العالمـي
للغـة برايـل

4 يناير

1809
ميلاد مخترع لغة برايل
لويـس برايل

1837
أول منشور يكتب
بلغة برايل

2019
أول احتفال باليوم
العالمي للغة برايل

شعار 2025
الوصول إلى الأكفّاء وضعاف البصر

الهدف من الاحتفال

- إذكاء الوعي بأهمية لغة برايل بوصفها وسيلة لتواصل المكفوفين وضعاف البصر
- العمل على إيجاد حل للتغلب على مشكلات فاقدي البصر
- تشجيع فاقدي البصر على القراءة و الكتابة

الجزء الأول من «نظام التكاليف القضائية»

المادة الأولى

يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المبيّنة أمامها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

النظام: نظام التكاليف القضائية.

اللائحة: اللائحة التنفيذية للنظام.

الإدارة المختصة: الإدارة المعنية بتحصيل التكاليف القضائية، وردها.

التكاليف القضائية: مبالغ مالية يلتزم المكلف بدفعها إلى الإدارة المختصة، وفقاً لأحكام النظام واللائحة. ولا تشمل ما يطلب منه أثناء سير الدعوى من تكاليف يستلزمها الفصل فيها.

الدعوى: الدعوى المرفوعة أمام المحاكم.

الطلبات: كل ما يقدمه الخصوم وغيرهم من طلبات أمام المحاكم مما لا يدخل في الدعوى.

المادة الثانية

تسري أحكام النظام على جميع الدعاوى والطلبات التي تقدم إلى المحاكم، فيما عدا ما يأتي:

الدعاوى الجزائية العامة، والدعاوى التأديبية، والطلبات المتعلقة بها.

الدعاوى والطلبات التي تختص بها محاكم الأحوال الشخصية، عدا طلب النقض وطلب التماس إعادة النظر.

الدعاوى والطلبات التي يختص بها ديوان المظالم.

الدعاوى والطلبات المتعلقة بدعاوى قسمة التركات، عدا طلب النقض وطلب التماس إعادة النظر.

الدعاوى والطلبات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام الإفلاس.

الإنهاءات وما يتعلق بها من طلبات.

المادة الثالثة

تفرض تكاليف قضائية على الدعوى بمبلغ لا يزيد على ما نسبته (?5) من قيمة المطالبة، وبحد أعلى مبلغ مليون ريال. وتحدد اللائحة معايير تقدير التكاليف القضائية والضوابط والقواعد المنظمة لذلك.

المادة الرابعة

إذا قررت المحكمة شطب الدعوى، أو حكمت باعتبارها كأن لم تكن، أو بعدم قبولها لعدم تحريرها؛ فتفرض تكاليف قضائية إضافية في حال نظرها مجدداً بما يعادل نسبة (?25) من تكاليف نظر الدعوى في المرة الأولى، ويتحمل المدعي التكاليف الإضافية لنظرها ولو حكم لصالحه في موضوع الدعوى.

المادة الخامسة

تُفرض على دعوى بطلان حكم التحكيم تكاليف قضائية بما نسبته (1٪) من قيمة المبلغ المحكوم به على مدعي البطلان، إذا حكم برفض طلبه، وبحد أعلى مليون ريال.

*نظام التكاليف القضائية هو: نظام صادر بالمرسوم الملكي رقم م/16 في 30 محرم 1443هـ، يهدف إلى الحد من الدعاوى الكيدية والصورية وتعزيز الكفاءة القضائية مما سيسهم بالوفاء بالحقوق

ماهي اختصاص محاكم الأحوال الشخصية و المحاكم العمالية

- تختص محاكم الأحوال الشخصية بالنظر في الآتي:

جميع مسائل الأحوال الشخصية ، ومنها:

إثبات الزواج ، والطلاق ، والخلع ، وفسخ النكاح ، والرجعة ، والحضانة ، والنفقة ، والزيارة.

إثبات الوقف ، والوصية ، والنسب ، والغيبة ، والوفاة ، وحصر الورثة.

الإرث ، وقسمة التركة بما فيها العقار إذا كان فيها نزاع ، أو حصة وقف أو وصية ، أو قاصر ، أو غائب.

إثبات تعيين الأوصياء ، وإقامة الأولياء والنظار ، والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن المحكمة ، وعزلهم عند الاقتضاء ، والحجر على السفهاء ، ورفعه عنهم ، وتحدد لوائح هذا النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

إثبات توكيل الأخرس الذي لا يعرف القراءة والكتابة.

تزويج من لا ولي لها ، أو من عضلها أولياؤها.

الدعاوي الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية.

الدعاوي المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

- المحاكم العمالية .

مقارها :

هي منتشرة في مختلف محافظات ومناطق المملكة .

تشكيلها :

تؤلف المحكمة العمالية من دوائر متخصصة ، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر ، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء.

اختصاصها:

تختص المحاكم العمالية بالنظر في الآتي:

المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها.

المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل ، أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها.

الدعاوي المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل.

المنازعات المترتبة على الفصل من العمل.

شكاوي أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، يتعلق بوجوب التسجيل والاشتراكات أو التعويضات.

المنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل ، بمن في ذلك عمال الحكومة.

المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية ، دون إخلال باختصاصات المحاكم الأخرى وديوان المظالم.

مستشارك القانوني

ثقافة حقوق الإنسان

الملك الإنسان وقائد حقوق الإنسان

ارتبط اسم الملك سلمان منذ عقود بأعمال الخير والعطاء بدءاً من الجمعيات الخيرية، وجمعيات رعاية المعاقين، واهتمامه برعاية الأيتام ومساعدة المعسرين محلياً، والتفاعل مع الأوضاع الإنسانية التي تحدث في العالمين العربي والإسلامي و مواقفه المشهودة مع الإخوة في فلسطين، وأفغانستان، والصومال ومصر والسودان والبوسنة والهرسك وغيرها من المواقف الإنسانية والخيرية، فقد عرف عن الملك سلمان وقوفه المباشر على احتياجات المواطنين حيث حظي العمل الإنساني والخيري بعناية واهتمام خاص منه حفظه الله منذ مطلع شبابه وحتى الآن، فقد اجتمعت فيه القيادة الإدارية والحنكة السياسية والعدالة، و المتتبع لمسيرة الملك سلمان لابد له أن يتوقف في العديد من المحطات الهامة على كافة الأصعدة الإنسانية والثقافية والسياسية من خلال توجيهاته السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم والعمل على حفظ حقوقهم من أي تجاوز .

فقد كان الملك سلمان أثناء فترة وجوده أميراً لمنطقة الرياض يتابع جميع القضايا بنفسه أولاً بأول ويناقشها مع المختصين في الإمارة لحرصة على مصالح الناس بما يحفظ لهم حقوقهم وينجز لهم مصالحهم والتي تعد من أهم ركائز حق الإنسان التي حرص على دعمها ومن أهم ما يعزز ركائز هذه الدولة التي تسير وفق منهج مستمد من الشريعة الإسلامية، قائم على مبادئ العدل والمساواة وتعزيزها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وانطلاقاً من هذا المنهج أولى خادم الحرمين الشريفين اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان، وأرسى دعائم حماية هذه الحقوق على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد أكد خادم الحرمين الشريفين في أكثر من محفل أن دعائم الدولة قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وأن الحكم في هذه البلاد قام على أساس العدل والشورى والمساواة وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، وأنه لا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات.

أن الباحث في جهود الملك سلمان الإنسانية واهتمامه بحقوق الانسان يصعب عليه حصرها نظراً لتعددها وتميزها فوطننا ولله الحمد ينعم بالأمن والاستقرار والرخاء في ظل الظروف التي تعصف بالمنطقة والتحديات الكبيرة، التي تواجهها والتي لم تكن لتتحقق إلا بفضل الله تعالى، ثم بفضل السياسة الحكيمة الواعية للقيادة، وحرصها على بناء المملكة وتطويرها سياسياً واقتصادياً بما يكفل تعزيز اللحمة الوطنية ويضمن ديمومة الوطن واستقلاله وقوته، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يحقق حياة كريمة للمواطن والمقيم من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ .

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الإشراف العام

الأمانة العامة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

البريد الالكتروني

info@nshr.org.sa

هاتف

+966112102223

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها